

فقال وقيل الزوال
مبني على قوله
تقدم التمسك على الظاهر والمعتبر
والاستيلاء لا يوجب الإلزام
والاعتقاد والزم الزوال
فقال وقيل الزوال
مبني على قوله
تقدم التمسك على الظاهر والمعتبر
والاستيلاء لا يوجب الإلزام
والاعتقاد والزم الزوال

تقدم أي أنه إذا كان لو تخلف عن الرفقة لأجل حضور الجماعة استوفى
ولا يحصل له ضرر فإنه يكون عند الخلاف ما إذا حصل المال المطهارة
ذهبت الرفقة واستوفى فإن له العود إلى التيمم والعزق من وجهين
نكر التيمم وإنه وسبلة خلاف الجماعة فإنها لا تنكر نكر التيمم وإنما مقصد
الجموع فامل ولدك يجب السعي قبل الزوال على بعيد الذي رأى العزق
الجموع فامل ولدك يجب السعي قبل الزوال على بعيد الذي رأى العزق
قبل فوب الجماعة ويحصل العورات بالياس لمن ضن أدراكها
والياس يحصل برفع الإمام رأسه من الركوع الثاني فإن قلت بر
على ذلك ما سبق في غير المعذور وأنه لا يحصل الياس إلا بعد السلام
فلما حرم بالظاهر قبله لم يصح قلت يفرق بينهما بأن الجماعة
ثم لازمة فلا ترفع الإيمتين وهو لا يحصل إلا بالسلام لا سيما لأن
يتأكد الإمام نزيهين بوجوب القيام للركوع فتدبر الجماعة مع ولائ
ما هنا إذا تكرر بها الجماعة أن تكون البلد أي أن توجد الأبنية
الجمعة وقوله مصر كانت أو قرية تفهم في البلد بمعنى الأبنية
وهذا ما سلمه مع العبادي وجوابه ليس مما سلمه الشاذ ما سلمه
بندفع به ما شتمل عليه المتن من الإيهام إذ البلد لا يكون مصر أو
قرية إلا بالتأويل المذكور يعني تأويلها بالأبنية في خطه من بلد
أرض خط عليها علام للبناء فيها قاله ولوا سقطا لفظا خطه كان
أولى إذ الخطه علامات الأبنية قبل وجودها وليست كائفا أه
يقال المراد الخطه المشتملة على البناء مطلق الخطه ولذا قاله في
الجمعة والمراد بها هاهن الأبنية ولو من خشب وخوخة
المعنى بكن الميم المشددة أي المصلين بالجمعة واقاموا أي أهل
تلك الأبنية ويبدأ أدبهم بخلاف غيرهم على عمارتها لأجل عمارتها
وإن لم يشعروا فيها فالشرط بقصد والجماعة بخلاف ما إذا أطلقوا
أو قصدوا عدم الجمارة فتكون على في عمارتهم بمعنى اللام وكان أي

أبصح

لا يصح لو وصلت الخ خارج الأبنية أي محل تقصير الصلاة بخلاف
محل لا تقصير الصلاة فإنها تصح لهم وعامة الزوال واقمت الجماعة
في محل تصح فيه فامتدت الصفوف ههنا وشمالا واورا مع الأضلاع
المعتبر حتى خرجت الخارج الغربية مثلاً صحت جمعة الطارحين
إن كانوا يمتدحون لا تقصير الصلاة كما أفني به الوالدون في عدة محلتها
في محل يترخص فيه بين أن يبن محل أقامتها منفصلاً عن البلد
وأن يطرأ انفصاله عنها الخراج ما بينهما ما المعدود من خطه
البلد بأن كان حريمها مصراً أو قرية أو بلدة والمصرافية حاكم شرعي
وحاكم سياسة وأسواق المعاملة والبلد ما منه بعض وكذا القرية
ما حلت عن الحريم وخصر أو حنيفة الضحية بالمصرافه قاله في
الجمعة والغربة الأبنية المحيطة قليلاً وكثيراً فمحل البلد كمن
غلب عن غيرها خصوصاً بالاعتدال والبلد بالكثرة وملكه كالمعتمدا
أهو وقد علمت أن المصاحم استعمال في مطلق الأبنية بحيث لا تقصير
أي في ذلك لفضا أراد هذا أي غير المعدود منها أي البري
قال في التحفة نكر البانبة ليزا لكتان أهاج ولو كان بينهما فرسخ
عبارة التحفة فرسخ وما أفني به ابن البري ضعفه مروج
والضابض فيه كاعتداده مروج وما كان يصلونها أي عدم
سماعهم النداء من أفلا يجب علمهم فعلها في بلدها لكن لو فصلوها في
محلها جزأهم وخرج بقوله موضعاً من الصحرا ما لو كانت بجانبهم
في خلال الأبنية وهم يتوسطون فتلزم الجماعة وتنعقد بهم في
خلال الأبنية فلا يشترط كونهم في الأبنية والقيام جمع جمع
الجمع كتمام جمع مخرج مرة وهي المسماة بالأخصاص والعشش أما ما
كان من التياب فهو خاسا إيهين ولو من الأبنية أو منها ما إن يكون الخي
على صورة الأدميين عند فتحها وقاله شيخنا لا يشترط ذلك برواي
أهو وأبدن اغنا صلاة كل منهم عن الغصا فخرج فأقدا لهم بوزن ونحوه

فرق

البلد

فقال وقيل الزوال
مبني على قوله
تقدم التمسك على الظاهر والمعتبر
والاستيلاء لا يوجب الإلزام
والاعتقاد والزم الزوال
فقال وقيل الزوال
مبني على قوله
تقدم التمسك على الظاهر والمعتبر
والاستيلاء لا يوجب الإلزام
والاعتقاد والزم الزوال